مما نشأ مع بداية العام الدراسي، الازمة التي وقعت في آذار (مارس) الماضي، عندما رفض طلاب الجامعة دفع الاقساط العالية، والتقويم الاكاديمي الجديد القاضي بجعل العطلة الاسبوعية يوماً واحداً بدلاً من يومين. لكن الازمة الاخطر كانت «ازمة تجديد العقود» التي برزت في الشهر ذاته بعد صدور قرار بعدم تجديد عقود عدد من العاملين، واستمرت حتى اليوم دون ان تتمكن الاوساط الادارية والمسؤولة في الجامعة من ايجاد مخرج لها.

فقد وجه نائب رئيس الجامعة يوم السبت ١٥/٣/١٩٨٦، رسائل الى مئة واربعين استاذاً ومحاضراً فيها، جاء فيها : «يؤسفني ان اعلمكم بان الجامعة لن تجدد عقدك الذي ينتهي في ٣٠/٩/١٩٨٦، علماً بان الجامعة بصدد دراسة وتعديل الانظمة بشكل يتلاءم مع احتياجاتها وامكاناتها » (**الطليعة**، القدس، ٢٠/٣/١٩٨٦). وبررت ادارة الجامعة هذا القرار، وما تضمنه من اجراءات، بالازمة المالية التي تعانيها، والتي اضطرتها ـ حسب قولها ـ الى تقليص نفقاتها (**المصدر نفسه**).

لكن طلاب الجامعة وهيئاتها التدريسية لهم موقف وتفسيرات مختلفة لما وقع. وقد حددوا موقفهم من بداية الازمة، فاصدرت نقابة العاملين بياناً، رداً على قرار نائب رئيس الجامعة، اكدت فيه «ان الجامعة مؤسسة وطنية للشعب الفلسطيني، ولا يمكن ان يتقرر مصيرها من وراء ظهره، خاصة وانها ليست مؤسسة لتحقيق الربح، ودعمها ليس منّة من احد، كذلك فان الضغوط المالية التي تواجهها، بعيدة، كل البعد، عن المصالح الوطنية للشعب الفلسطيني» (**المصدر نفسه**).

وحملت النقابة مجلس الامناء في الجامعة مسؤولية تأمين موازنته واعتبرته، بتركيبته القائمة، غير قادر على القيام بوظيفته الاساسية.

واقترحت نقابة العاملين، للخروج من الازمة، تحقيق ما يلي:

١ ـ الى حين حل «الازمة المالية»، فان الحل الراهن الممكن يجب ان يكون على حساب الخطط التطويرية.

٢ ـ مطالبة مجلس التعليم العالي بالضغط على الجهات الفلسطينية والعربية لتأمين التزاماتها المالية تجاه الجامعات في المناطق المحتلة، بما في ذلك جامعة بيرزيت.

٣ ـ مطالبة مجلس الامناء باتخاذ قرار سريع بتوسيع عضويته على اسس وطنية واكاديمية وتربوية (**المصدر نفسه**).

ونجحت نقابة العاملين في فرض المطلب الرقم ٣ الخاص بتوسيع عضوية مجلس الامناء، اذ وافق المجلس على اضافة اعضاء جدد الى صفوفه.

اما مجلس طلبة الجامعة، فقد استعرض، في بيان اصدره في منتصف ايار (مايو) ١٩٨٦، المستجدات على صعيد الجامعة ملخصاً ازمتها الراهنة وتطوراتها حتى وقت اصدار البيان الذي حدد الازمة في النقاط التالية:

١ ـ «الاقساط: أقدمت الادارة على تحديد سلّم جديد للاقساط الجامعية يلزم الطلبة بدفع مبالغ هائلة لا يقدر على دفعها الطلاب العاديون. وهذا يعني حصراً لنوعية الطلبة المؤهلين للالتحاق بالجامعة، وهم فقط ابناء الفئة المحظوظة اقتصادياً، وبالمقابل تعني [الاقساط الجديدة] اغلاق الجامعة امام السواد الاعظم من ابناء شعبنا.

٢ ـ «سياسة القبول التي تركز على التوجه نفسه الموجود لدى ادارة الجامعة، والذي يهدف الى قبول نوعية محددة من الطلبة، وذلك بالاعتماد على التوزيع الجغرافي، الذي لا يحقق بقاء الجامعة مفتوحة امام ابناء شعبنا كافة، اذ يتم التركيز، فقط، على بعض المناطق التي تخدم الصورة التي يراد حسم [الوضع] عليها.

٣ ـ «محاولة تقييد مجلس الطلبة: وهذه مشكلة يومية يواجهها [فرض زائد للبيروقراطية على صعيد التعامل] ضمن المحاولات التي تهدف الى نزع الصفة التمثيلية عن المجلس لصالح عمادة شؤون الطلبة» (**الشعب**، القدس، ١٧/٥/١٩٨٦).

ولتجاوز الازمة طرح مجلس الطلبة الحلول التالية:

اولاً: «قرار انهاء العقود: نطالب مجلس